

بيان عام - منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 29/4404/2021

19 تموز / يوليو 2021

القمع المستهدف للنشطاء الصحراوين

قالت منظمة العفو الدولية إن السلطات المغربية قد كثفت موجة الانتهاكات التي ترتكبها ضد النشطاء المطالبين باستقلال الصحراء الغربية من خلال سوء المعاملة، والاعتقالات، والمضايقات بهدف تكميم أفواههم أو معاقبتهم على نشاطهم السلمي المناهض لما يبذل المغاربة من جهود من أجل إحكام سيطرته على إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه.¹

خلال الفترة التي مضت منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2020 وحدها، وَكَثَّفتْ منظمة العفو الدولية انتهاكات حقوق الإنسان ارتكبها قوات الأمن المغربية ضد 22 من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان الصحراوين، بما في ذلك سبع حالات تعذيب أو سوء معاملة، وتلثات مداهمات لمنازل، ووضع اثنين رهن الإقامة الجبرية الفعلية في المنزل، فضلاً عن الاعتقالات، والمضايقات التي تعرض لها أفراد بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع.

وكان من بين من استهدفتهم هذه الانتهاكات الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والأحداث؛ أما الأفعال التي تعرضوا للقمع بسببها فقد شملت نشر تعليقات على الفيس بوك ومقالات صحفية تتقدّم السلطات المغربية، وبخاصة الملك، والتلوّح بالعلم الصحراوي في منازلهم، والمشاركة في مظاهرات سلمية.

وتأتي هذه الموجة الأخيرة من الانتهاكات في أعقاب الاستيakات التي اندلعت في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، وهي حركة صحراوية تناضل من أجل استقلال الصحراء الغربية، بعد أن قامت قوات الجيش الملكي بتفكيك مخيم أقامه متحدون سلميون صحراويون في قرية الكركرات، وهي منطقة عازلة تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (بعثة مينورسو). وذكرت منظمة العفو الدولية آنذاك أنه خلال الفترة بين 13 و21 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، حاصرت الشرطة المغربية منازل العديد من النشطاء والصحفيين الصحراوين، وأخضعتها للمراقبة الشديدة، كما كثفت مداهمات المنازل والاعتقالات.²

ويُخضع معظم الصحراء الغربية للسيطرة الفعلية للسيطرة الفعلية للمغرب منذ استيلائه عليه في أعقاب انسحاب إسبانيا منه عام 1975، وهي الإدارة الاستعمارية السابقة للإقليم. غير أن الحكومة المغربية تعتبر الإقليم جزءاً من التراب المغربي، رافضة المطالبات بإجراء تصويت شعبي لتقرير المصير؛ وكان هذا الخيار متضمناً في الاستفتاء الذي وافق عليه المغرب وجبهة البوليساريو في اتفاق لوقف إطلاق النار أبرمه الجانبان بوساطة الأمم المتحدة عام 1991. ولا يعترف المجتمع الدولي بضم المغرب لإقليم الصحراء الغربية بحكم الأمر الواقع، وتعتبر الأمم المتحدة الصحراء الغربية إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي؛ ولكن في ديسمبر/كانون الأول 2020، اعترفت الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء الغربية في مقابل تطبيع المغرب لعلاقاته مع إسرائيل.³

وفي يناير/كانون الثاني 2021، أصدر عدد من المقربين الخاصين لدى الأمم المتحدة بياناً مشتركاً ينددون فيه بالانتهاكات التي تعرّض لها ثمانية من المدافعين عن حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، ومن بين الانتهاكات التي أشاروا إليها التهديدات بالاعتقال والعنف والموت، والمراقبة المادية، والاحتجاز التعسفي، وسوء المعاملة أثناء الاعتقال، والتهديد بإهانة الحق في الصحة بسبب ما كابده الضحايا من التعذيب على أيدي قوات الأمن المغربية⁴. وحضر البيان الحكومي المغربي على اتخاذ كافة التدابير الضرورية التي تكفل حماية حقوق النشطاء وحرياتهم، وفتح تحقيق في الانتهاكات المرتكبة، واتخاذ جميع الإجراءات الالزمة لمنع تكرار تلك الانتهاكات.

¹ إقليم "الصحراء الغربية" هو مستعمرة إسبانية سابقة على ساحل المحيط الأطلسي بين المغرب وموريطانيا؛ وتعد الأمم المتحدة الصحراء الغربية "إقليماً غير ممتنع بالحكم الذاتي" منذ انسحاب إسبانيا منه عام 1975. وفي عام 1991، أبرم اتفاق لوقف إطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليساريو التي كانت تناضل من أجل إقامة دولة مستقلة في إقليم الصحراء الغربية، وأنشئت بعثة أممية لحفظ السلام (مينورسو) للإعداد لإجراءات استفتاء على وضع الإقليم. واليوم، أصبح الإقليم منقسمًا بجدار رملي أقامه المغرب بيلغ طوله 2700 كيلومتر، ويدير المغرب جانبه الغربي بحكم الأمر الواقع؛ أما الجانب الشرقي من الحدار الرملي فهو الجزء الخاضع لسيطرة جبهة البوليساريو من الصحراء الغربية، ويعُقّم مقرها الرئيسي في مخيمات اللاجئين الصحراوين التي تستضيفها الجزائر في مدينة تندوف منذ عام 1973.

² انظر تقرير منظمة العفو الدولية المعنون: "هناك حاجة ماسة لمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية أكثر من أي وقت مضى"، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، على الموقع التالي:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/11/human-rights-monitoring-needed-more-than-ever-in-western-sahara>

³ انظر باب "المغرب والصحراء الغربية"، في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية، على الموقع التالي:

<https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/morocco-and-western-sahara/morocco-and-western-sahara/>

⁴ خطاب مشترك للإجراءات الخاصة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 7 يناير/كانون الثاني 2021، على الموقع التالي:
<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25731>

ولقد فرقت السلطات المغربية قيوداً تحد من قدرة هيئات الرصد والصحفيين المستقلين على الوصول إلى الصحراء الغربية، ولذا يقى القمع إلى حد كبير بدون توثيق. وفي 25 فبراير/شباط 2020، طردت السلطات المغربية ما لا يقل عن تسعة أشخاص لدى وصولهم إلى مطار العيون، وكان من بينهم عدة برلمانيين إسبان ومحام إسباني، كانوا يعتزمون حضور محاكمة الناشط الحقوقى خطري دادا كمراقبين. ولقد ظلت منظمة العفو الدولية طيلة العقد المنصرم تحت مجلس الأمن الدولي على إدراج جانب حقوقى في إطار تفويض البعثة الأممية للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، وهو الأمر الذي من شأنه أن يسمح لها برصد انتهاكات حقوق الإنسان وإصدار التقارير عنها، أسوة بالأغلبية العظمى من نظيراتها من البعثات الأممية في مختلف أرجاء العالم. وجاءت هذه التطورات الأخيرة لتعيد إلى الأذهان بقوه الضرورة الملحة لإرساء آلية مستقلة ومحايدة وفعالة لرصد حقوق الإنسان في الإقليم.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات المغربية للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، باحترام حق كل إنسان في حرية التعبير، وحرية التجمع السلمي، وعدم التعرض للاعتقال التعسفي، وعدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وحقه في تلقي محاكمة عادلة؛ كما تحثها على ما يلي:

- إنهاء جميع حالات الإقامة الجبرية التعسفية، وإجراء تحقيقات مستقلة بشأن الاستخدام التعسفي وغير المشروع للقوة أثناء مداهمة منازل النشطاء الصحراوين.
- ضمان إجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة وفعالة بشأن جميع ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي أفراد الشرطة المغربية وحراس السجون، ونشر نتائج هذه التحقيقات على الملا، والحرص على محاسبة الجناة.
- إتاحة سبل الإنصاف الفعالة للمتظاهرين والصحفيين والنশطاء الذين تعرضوا للقبض أو الاحتياز التعسفي بسبب ممارساتهم السلمية لحقوقهم الإنسانية.
- ضمان مراعاة كافة الحقوق المتعلقة بالمحاكمة العادلة في جميع محاكم البلاد، وأى شخص يُسجن من جراء محاكمة غير عادلة، فلا بد من إعادة محاكمته بصورة عادلة مع استبعاد أي إفادات مشوبة بشبهة التعذيب، وإلا فيجب إطلاق سراحه.
- حذف أي نصوص قانونية تجرّم حرية التعبير السلمي من قانون العقوبات.
- مراعاة الحق في الاحتجاج السلمي، والامتناع عن فض المظاهرات السلمية بالقوة.
- رفع القيود التي تمنع الصحفيين والنশطاء المسلمين والمدافعين عن حقوق الإنسان من زيارة المغرب والصحراء الغربية، وإصدار التقارير بشأنها.

الصحي الصابي يحظى

في منتصف ليل 27 مايو/أيار، ألقى أفراد الشرطة المغربية القبض على الصحفي الصابي يحظى، البالغ من العمر 40 عاماً، وهو مدرب صحراوي ومدير "شبكة الكركرات الإعلامية الصحراوية المستقلة"، في محل عمله بمدينة المرسى الواقعه على بعد 75 كيلومتراً غربى مدينة العيون. وقالت زوجته فاطمة بيراما لمنظمة العفو الدولية إن الشرطة احتجزت زوجها في مقر شرطة العيون لمدة يومين.⁵ وقالت إنها توجهت إلى المقر لزيارة زوجها في صبيحة يوم 28 مايو/أيار، فرأى أفراد الشرطة يقابلونه مقيداً بالأصفاد؛ وقال لها إنهم ينقلونه إلى محكمة العيون، ومنها إلى مدينة الداخلة. ولم يلبث أفراد الشرطة أن صرخوا في وجه الصابي يحظى، ونهروه عن التحدث مع زوجته، ثم طرحوه أرضاً، ودفع أحد أفراد الشرطة رأسه في الأرض بقدمه.

وأفاد "تجمع المدافعين الصحراوين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية" أن قاضي التحقيق في محكمة الاستئناف بالعيون قضى بعدم اختصاص محكمة العيون بنظر القضية، وأحال القضية إلى محكمة في مدينة الداخلة.⁶ وفي 29 مايو/أيار، تمكنت فاطمة بيراما من رؤية زوجها في مركز شرطة الداخلة لحو 20 دقيقة، وكان أفراد الشرطة يحيطون بهما طوال هذه المدة. وقال لها إن أفراد الشرطة في الداخلة قاموا باستجوابه عن عمله الصحفي، واتهاموه بتصوير الثكنات العسكرية في الداخلة في تسجيل مصور؛ وقال لها أثناء هذه الزيارة أيضاً إنه قاسى التعذيب الذهني والجسدي، ولم يتناول أي طعام منذ القبض عليه. وقالت إنه لم يكن قادرًا على الخوض في التفاصيل بسبب وجود أفراد الشرطة، وإنه كان يحاول الجلوس منتصباً بشق النفس بسبب ما أصابه من الضعف.

وقالت فاطمة بيراما لمنظمة العفو الدولية إن الصابي يحظى بُغل في 30 مايو/أيار 2021 إلى محكمة الداخلة، ثم إلى سجن تورطة في الداخلة حيث لا يزال محبوساً. وقالت إن أفراد الشرطة أخبروها بأنه من غير المسروح لها زيارة زوجها في السجن إلا مرتين في الأسبوع، ولا يُسمح لها بحضور طعام له، ولكن يمقدورها إرسال نقود إليه. ولكن زوجها قال لها لاحقاً إن النقود التي أرسلتها إليه لم تصله قط. ولم تذكر السلطات عائلته شيئاً عن التهم الموجهة إليه، ولم تسمح لهم بالاطلاع على مستندات القضية. وقالت فاطمة إن منزلهما ومنزل عائلة الصابي يحظى بغضعلن للفحص، وقد حاول أفراد الشرطة المغربية دخول المنزلين لتفتيشهما بدون إبراز أمر قضائي بالتفتيش، ولكن العائلتين لم تسمحا لهم بالدخول.

⁵ مقابلة مع فاطمة، زوجة الصابي يحظى، في 7 يونيو/حزيران 2021.

⁶ رسالة إلكترونية من المكتب التنفيذي لـ "تجمع المدافعين الصحراوين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية"، في 6 يونيو/حزيران 2021.

وفي يوليو/تموز 2020، اعتقل أفراد شرطة العيون الصابي يحظى بصورة تعسفية عندما توجه إلى مركز الشرطة لاستخراج شهادة إدارية.⁷ وقال لمنظمة العفو الدولية إن الشرطة استجوبته لمدة 10 ساعات، على الأقل، حول الخط التحريري لوسائل الإعلام التي أسسها وموظفيها وتمويلها، بالإضافة إلى تعليقاته الشخصية عبر الإنترنت، وعلى وجه التحديد تعليق ساخر نشره في 28 يونيو/حزيران تهمك فيه من تعليق لأحد أعضاء البرلمان المغربي عن الملك محمد السادس. وفي الأيام السابقة للقبض عليه، نشر الصابي يحظى أيضاً تعليقاً على الفيسブوك عن قضية المهاجرين السريين في سبتة، مندداً بسيادة قوات الأمن المغربية على الصحراء الغربية، ومعرضاً عن تضامنه مع الصحفي المعتقل المعطى منجب.⁸

وأخبر الصابي يحظى منظمة العفو الدولية أنذاك أن الشرطة أهانته، وهددته "بالاعتقال والاغتصاب والقتل"، ومحاكمته بتهمة "إهانة الملك"، وهي تهمة كثيرة ما تستخدمها السلطات في المغرب/الصحراء الغربية لملاحقة النشطاء والصحفيين الذين يعبرون عن مواقف انتقادية على الإنترن特. وأطلق سراحه لاحقاً بدون أي ملاحقة قضائية.

مينا باعلي وإمباركة علينا وصالحة بوتنكيرة ولحسن دليل

في 9 مايو/أيار، اقتحم أفراد الشرطة منزل الناشطة الصحراوية مينا باعلي في العيون بالصحراء الغربية، حيث تعيش هي وزوجها المدافع عن حقوق الإنسان حسنة الدويهي، وابنها، وألحقوا أضراراً بالمنزل. وكانت مينا باعلي تنسب أعلام الصحراء الغربية، وتزداد شعارات مؤيدة لاستقلال الإقليم على سطح منزلها مع أختها إمباركة علينا، وهي عضو مؤسس للهيئة الصحراوية لمناهضة الاحتلال المغربي بالصحراء الغربية⁹، ومع الإعلامية صالحة بوتنكيرة التي تعمل مراسلة للتلفزة الصحراوية و"مؤسسة نشطاء". وفي الساعة السابعة مساءً، اقتحم المنزل نحو 12 من أفراد الشرطة يرتدون ثياباً مدنية، دخلوا من مراقب المنزل وبابه الأمامي. وأخبرت إمباركة علينا منظمة العفو الدولية أن أحد أفراد الشرطة نزع عنها ملحفتها، وانهال عليها بالكلمات المتالية، فأصابها بخدمات في ذراعها اليسرى، ويدها، وضلوعها، وبطنهما.¹⁰ ولم يبرز أفراد الشرطة أي أمر قضائي بدخول المنزل؛ وأنتفقوا عدد الكهرباء وكسرموا الأبواب وغيرها من محتويات المنزل. وصادر أفراد الشرطة الأعلام والهواتف وأجهزة الكمبيوتر، وما عثروا عليه من المبالغ المالية، والأجهزة الصحافية مثل الميكروفونات والكاميرات. وقالت صالحة بوتنكيرة لمنظمة العفو الدولية إن أفراد الشرطة وجهوا إليهم إهانات لفظية، وهددوهم بالموت والاعتقال. وقالت إن إمباركة علينا كانت قد أخفت هاتفها داخل حمالة صدرها، ولكن ينتزعه أفراد الشرطة منها، أمسك اثنان من منهم بيديها ليمعنعاها من المقاومة، بينما وضع ثالث يده داخل حمالة صدرها لينزع الهاتف. ولم تكف النسوة الثلاث عن ترديد هنافات مؤيدة لاستقلال الصحراء الغربية طوال المداهمة التي استغرقت نحو 20 دقيقة.

وفي وقت لاحق من الليل، في حوالي التاسعة مساءً، وصل لحسن دالي، المدافع عن حقوق الإنسان ومؤسس الحملة الدولية المعروفة باسم "الصحراء ما تباع"، إلى منزل مينا باعلي للأطمئنان عليهم بعد مداهمة الشرطة للمنزل؛ وذهب هو ومينا باعلي إلى خارج المنزل فوجدا أفراد الشرطة يغرون إطارات سيارته من الهواء. وقامت مجموعة تتألف من نحو 20 شرطياً ملثماً، يرتدون ثياباً مدنية سوداء، بمطاردة لحسن دليل إلى داخل منزل مينا، ونهجموا عليه. وأخبر منظمة العفو الدولية أن أفراد الشرطة ضربوه على وجهه وبذنه، وتركز معظم الضربات على المنطقة المحيطة بالعينين، ثم اقتادوه في سيارة زرقاء تابعة للشرطة،¹⁰ وقال إن أفراد الشرطة أخذوه إلى منطقة خالية مظلمة على مسافة تقل عن كيلومتر من المنزل، حيث انهال عليه نحو ثمانية من أفراد الشرطة الملثمين، الذين يرتدون ثياباً مدنية، بالضرب المبرح بالأيدي والهراوات، وتوالت عليه الكلمات والصفعات من كل الجهات على الرأس والوجه والصدر والبطن والفخذين والذراعين والساقيين. وقال لحسن دليل إن أفراد الشرطة انطلقوا به بعد ذلك إلى موقع على بعد نحو سبعة كيلومترات داخل الصحراء حيث ترکوه. وقال إنه اضطر للسير حافي الأقدام عائداً إلى المدينة حتى بلغ أحد الأحياء شرقى المدينة حيث أخذ سيارة أجرة عادت به إلى المنزل.

ووضعت السلطات المغربية مينا باعلي وزوجها وطفلها تحت مراقبة الشرطة في 28 سبتمبر/أيلول 2020؛ وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية في 19 مايو/أيار، قالت إمباركة علينا إن الشرطة كثفت وجودها في محيط المنزل في 26 أبريل/نيسان 2021، حيث وقفت 10 من سيارات الشرطة للمنزل بالمرصاد على الدوام، ومنعهم أفراد الشرطة من مغادرة المنزل.¹¹ وقالت أيضاً إن مداهمة الشرطة للمنزل، في 9 مايو/أيار، كانت المرة السادسة التي يداهم فيها أفراد الشرطة المنزل منذ وضعهم تحت مراقبة الشرطة في سبتمبر/أيلول 2020.

سلطانة خية

في الخامسة من صباح 10 مايو/أيار، داهمت قوات الأمن منزل الناشطة الصحراوية سلطانة خية في بوجدور حيث وُضعت هي وأسرتها قيد الإقامة الجبرية بحكم الواقع، منذ 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، بسبب نشاطها الحقوقى. وقيدت

⁷ انظر منظمة العفو الدولية، المغرب: أسقطوا التهم الموجهة إلى إبراهيم أمريكي ووضعوا حدًّا للاعتقالات التعسفية للصحفيين والنشطاء في الصحراء الغربية (رقم الوثيقة: MDE 29/3111/2020)، 25 سبتمبر/أيلول 2020، على الموقع التالي:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2931112020ARABIC.pdf>
صفحة الصابي يحظى على الفيسِبُوك، على الموقع التالي: www.facebook.com/sahara.gargarat

⁸ مقابلة مع إمباركة علينا في 19 مايو/أيار 2021.

⁹ مقابلة مع لحسن دليل في 12 مايو/أيار 2021.

¹⁰ مقابلة مع إمباركة علينا في 19 مايو/أيار 2021.

¹¹ مقابلة مع إمباركة علينا في 19 مايو/أيار 2021.

قوات الأمن ذراعي وساقي شقيقة سلطان خية بالأغلال، وسرقت الأشياء التمينية في المنزل، بما في ذلك هاتف سلطانة خية وجهاز الكمبيوتر الخاص بها. وفي 12 مايو/أيار، الموافق وفة عيد الفطر، اقتحم عشرات من أفراد قوات الأمن الملثمين منزل سلطانة خية مرة أخرى، ولكن من السقف هذه المرة، ثم جر جروها على الأرض، ولووا ذراعيها، وقيدوهما خلف ظهرها، وضربوها، وحاولوا اغتصابها بالهراوات. وفي مقابلة أجرتها معها منظمة العفو الدولية، في 17 مايو/أيار، قالت سلطانة خية إن أفراد الأمن اعتدوا أيضًا على أختها واعرة خية، واغتصبها بعضهم بإيلاج هراوة عنوة بين فخذيها، وضربوها.¹² وذكرت سلطانة أيضًا أن قوات الأمن حطمت النوافذ أيضًا، وسكتت مادة كريهة الرائحة على أرض المنزل عمداً كي يصبح غير صالح للسكنى.

ومنذ 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، طلت قوات الأمن متمركزة خارج منزل سلطانة خية لمنعها هي وأسرتها من مغادرة المنزل.¹³ وكثيراً ما عمدت قوات الأمن إلى منع المؤيدين والأصدقاء من دخول شارعهم، مستخدمة في ذلك القوة التعسفية وغير المشروعة في بعض الأحيان. ولم تسمح السلطات للأقارب بحضور الأطعمة واللوازم الطبية إلا في حالات محدودة. وقامت قوات الأمن بإزالة عداد الكهرباء من منزل سلطانة خية، مما حرمتها هي وأسرتها من الكهرباء إمعاناً في عزلهم عن العالم الخارجي، فيما يليه. وفي فبراير/شباط 2021، قالت واعرة خية، أخت سلطانة خية، لمنظمة العفو الدولية إن أربعة من عناصر الأمن ضربوها، وقدفوا بها لترتطم بباب فولاذي كبير.¹⁴ ونتيجة لهذه الاعتداءات، أصبحت سلطانة خية وأختها واعرة خية بجروح وكدمات في جميع أنحاء جسميهما. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هذه الاعتداءات البدنية، والاغتصاب، والشروع في الاغتصاب تنتهك تحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة الذي تنص عليه إنفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التي يُعدُّ المغرب من الدول الأطراف فيها. ومنذ بداية الإقامة الجبرية التي أخصعت لها سلطانة خية، تقاعست السلطات عن إطلاعها على أي أمر رسمي أو قرار قضائي بالقبض عليها، أو إبلاغها بسبب القبض عليها. ولم يُذكر لها شيء سوى ما أبلغها به شفهياً رئيس شرطة يوجدور من أنها غير مسموح لها بمغادرة منزلها. وإخضاع سلطانة خية وأسرتها للإقامة الجبرية المطولة يُعدُّ من قبيل الاعتقال التعسفي، ويفرض قيوداً تعسفية على حقوقها في حرية التنقل وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها.

وفي 12 مارس/آذار 2021، أرسلت منظمة العفو الدولية خطاباً إلى السلطات المغربية ملتمسةً تزويدها بمعلومات مفصلة عن أوضاع سلطانة خية، وأسباب إخضاعها للإقامة الجبرية في منزلها؛ فردت السلطات المغربية في 19 مارس/آذار 2021، نافيةً أن تكون سلطانة خاضعة للإقامة الجبرية. وفي 18 مارس/آذار 26 مايو/أيار 2021، أصدرت منظمة العفو الدولية نشرتين للتحرك العاجل تحثان السلطات المغربية على إنهاء الإقامة الجبرية التعسفية والمضايقات التي تمارسها السلطات بحق سلطانة خية وأفراد أسرتها، واحترام حقوقهم في حرية التنقل والتعبير وتكون الجمعيات أو الانضمام إليها.¹⁵ وفي 26 مايو/أيار، ردت السفارة المغربية في كندا برسالة تنفي تعرض سلطانة خية لأي اعتداء، أو مضيقية، أو مراقبة من جانب قوات الأمن. وأضافت الرسالة أن سلطانة خية تجري محاكمتها بتهمة ارتكاب جرائم عادلة لا تمت بصلة لما تمارسه من نشطة بصفتها مدافعة عن حقوق الإنسان، ولم تورد السفارة مزيداً من التفاصيل عن طبيعة المحاكمة؛ ولم يتم إبلاغ سلطانة خية، ولا محاميها، بهذه المحاكمة.

بابوزيد ليهيي والساڭك بابير وخالد بوفريوا

في غضون مداهمة السلطات لمنزل سلطانة خية، صباح يوم 10 مايو/أيار، قام عناصر قوات الأمن أيضاً باعتقال وتعذيب ثلاثة نشطاء كانوا ماكتبين مع سلطانة خية آنذاك، والثلاثة هم: بابوزيد ليهيي، رئيس "نجمة المدافعين الصحراوين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية"، والساڭك بابير وخالد بوفريوا. وكان النشطاء الثلاثة قد تمكنا من التسلل عبر طوق قوات الأمن المتمركزة خارج المنزل قبل أسبوعين، كلٌ على حدة، لمساندة سلطانة خية وأسرتها في محنتهم، وتوثيق ما يتعرضون له من انتهاكات.

وقال سالك بابير لمنظمة العفو الدولية إن النشطاء الثلاثة كانوا يتناوبون في الحراسة الليلية للمنزل من أي هجمات حتى تتمكن سلطانة خية وأفراد أسرتها من النوم.¹⁶ وفي 10 مايو/أيار، جاءت نوبة السالك بابير لحراسة المنزل؛ وقرب الفجر، رأى من سطح المنزل مسؤولي الأمن المحليين بالمنزل يتراجعون ببطء، وكانت تلك خطوة غير معهودة أثارت ريبة؛ وما هي إلا دقائق معدودة حتى اقتحم المنزل من السطح عشرات من عناصر الأمن الملثمين، الذين يرتدون ثياباً مدنية، مستخدمين السالم في التسلق إلى سطح المنزل، ثم شقوا طريقهم إلى داخل المنزل من نوافذ الطابق

¹² مقابلة مع سلطانة خية

¹³ انظر نشرة التحرك العاجل لمنظمه العفو الدولية، المعرونة: ناشطة صحراوية تحت الإقامة الجبرية تتعرض للمعاملة السيئة، رقم الوثيقة: 29/3815/2021، 18 مارس/آذار 2021، على الموقع التالي:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2938152021ARABIC.pdf>

¹⁴ مقابلة مع وارعة خية في 3 مارس/آذار 2021.

¹⁵ انظر التحرك العاجل لمنظمه العفو الدولية، المعرونة: ناشطة صحراوية تحت الإقامة الجبرية تتعرض للمعاملة السيئة، رقم الوثيقة: 29/3815/2021، 18 مارس/آذار 2021، على الموقع التالي:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2938152021ARABIC.pdf>

والتحرك العاجل لمنظمه العفو الدولية، المعرونة: ناشطة صحراوية معرضة لمزيد من الاعتداءات، رقم الوثيقة: 29/4198/2021، 26 مايو/أيار 2021، على الموقع التالي:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde29/4198/2021/ar/>

¹⁶ مقالة مع السالك بابير في 27 مايو/أيار 2021.

الثاني. وقال النشطاء الثلاثة في إفاداتهم إن أفراد الأمن عطوا أعينهم، وكتموا أفواههم بأشرطة لاصقة، ثم أشعوهم ضرباً على الوجه والبدن.¹⁷ وأخبر الرجال الثلاثة منظمة العفو الدولية أنهم سمعوا صرخات مكتومة تصدر عن سلطانة خية وأختها؛ وقال بابوزيد لبيهـي لمنظـمة العـفو الدولـية إنـه سـمع صـرـخـاتـ والـدـةـ سـلـطـانـةـ خـيـةـ،ـ وـهـيـ تـقـوـلـ "ـأـنـاـ فـيـ سـنـ جـدـكـ؛ـ أـنـتـ وـحـوشـ".¹⁸ وأفاد النشطاء الثلاثة أنـهـمـ سـمعـواـ أـصـوـاتـ تـوحـيـ بـأنـ عـنـاصـرـ قـوـاتـ الـأـمـنـ أـخـذـوـنـ أـشـيـاءـ مـنـ الـمنـزـلـ،ـ وـيـحـمـلـوـنـهـ إـلـىـ سـيـارـةـ فـيـ الـخـارـجـ.ـ وـعـلـمـ النـشـطـاءـ التـلـاثـ لـاحـقاـ أـنـ أـفـرـادـ الـأـمـنـ أـخـذـوـنـ الطـابـعـاتـ،ـ وـأـجـهـزـةـ الـكـمـبـيـوـتـرـ،ـ وـالـهـوـاـتـ،ـ وـالـأـعـلـامـ الصـحـراـويـةـ،ـ وـالـمـلـصـقـاتـ مـنـ الـمنـزـلـ.

وقال النشطاء الثلاثة المنظمة العفو الدولية إنـهـمـ اـقـتـيـداـ وـاحـدـاـ تـلوـ الـآـخـرـ إـلـىـ سـيـارـةـ خـارـجـ الـمـنـزـلـ،ـ وـقـيـدـتـ أـيـدـيـهـمـ بـالـأـغـلـالـ وـعـصـبـتـ أـعـيـنـهـمـ؛ـ وـانـطـلـقـتـ بـهـمـ السـيـارـةـ نـحـوـ 10ـ دـفـائـقـ،ـ ثـمـ تـوـقـفـتـ فـيـ مـكـانـ مـجـهـولـ.ـ وأـفـادـ بـابـوزـيدـ لـبـيـهـيـ أـنـهـمـ أـخـرـجـوـنـ مـنـ السـيـارـةـ،ـ وـأـمـرـوـاـ بـالـجـنـوـبـ عـلـىـ أـرـضـ خـرـاسـانـيـةـ؛ـ وـقـالـ لـمـنـظـمةـ العـفوـ الدـولـيـةـ إـنـ الـمـكـانـ كـانـ بـارـدـاـ،ـ وـكـانـتـ تـفـوحـ مـنـ رـائـحةـ عـطـنـةـ،ـ وـبـداـ وـكـانـهـ مـكـانـ تـحـتـ الـأـرـضـ؛ـ وـأـضـافـ أـنـهـ رـأـىـ مـنـ تـحـ عـصـابـ الـعـينـ سـيـارـاتـ مـصـفـوـفـةـ فـيـ الـمـكـانـ،ـ مـاـ جـعـلـهـ يـظـنـ أـنـهـ مـرـأـبـ لـسـيـارـاتـ فـيـ أـحـدـ مـبـانـيـ قـوـاتـ الـأـمـنـ بـالـمـنـطـقـةـ.ـ وـأـخـبـرـ النـشـطـاءـ التـلـاثـ مـنـظـمةـ العـفوـ الدـولـيـةـ أـنـهـمـ تـعـرـضـوـنـ لـلـضـرـبـ الـمـبـرـحـ رـكـلـاـ وـصـفـعاـ،ـ وـهـمـ مـقـيـدـوـ الـأـيـدـيـ وـمـعـصـوبـوـ الـأـعـيـنـ،ـ وـجـانـوـنـ عـلـىـ رـكـبـهـمـ.ـ كـماـ وـجـهـتـ إـلـيـهـمـ الشـتـائـمـ وـالـإـهـانـاتـ،ـ وـهـقـدـوـاـ بـالـاغـتصـابـ.ـ وـقـالـ بـابـوزـيدـ لـبـيـهـيـ إـنـهـ غـابـ عـنـ الـوعـيـ بـرـهـةـ قـصـيرـةـ مـنـ شـدـةـ الضـرـبـ؛ـ وـمـسـحـ بـعـقـعـ الدـمـ الـتـيـ تـلـطـخـ بـهـاـ وـجـوهـهـمـ،ـ ثـمـ اـقـتـيـداـ بـدـاـ وـكـانـهـ سـاعـاتـ طـوـيـلـةـ مـنـ الضـرـبـ،ـ قـامـ سـخـنـصـ ماـ بـتـغـيـرـ ثـيـابـهـمـ،ـ وـمـسـحـ بـعـقـعـ الدـمـ الـتـيـ تـلـطـخـ بـهـاـ وـجـوهـهـمـ،ـ ثـمـ اـقـتـيـداـ مـعـصـوبـيـ الـأـعـيـنـ إـلـىـ سـيـارـةـ اـنـطـلـقـتـ بـهـمـ بـسـرـعـةـ بـالـغـةـ،ـ وـظـلـتـ تـسـيرـ لـمـدـةـ شـعـرـعـاـ وـكـانـهـاـ تـلـاثـ سـاعـاتـ.ـ وـتـوـقـفـتـ السـيـارـةـ فـيـ مـوـاـقـعـ مـخـلـقـةـ فـيـ الصـحرـاءـ،ـ لـإـنـزـالـ كـلـ مـنـهـمـ عـلـىـ حـدـةـ فـيـ الـعـرـاءـ.ـ وـقـالـ خـالـدـ بـوـفـرـيـوـاـ لـمـنـظـمةـ العـفوـ الدـولـيـةـ إـنـهـ تـمـكـنـ مـنـ إـيقـافـ سـيـارـةـ أـجـرـةـ عـابـرـةـ.¹⁹ وـظـلـ السـائـقـ يـحـولـ بـهـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ حـتـىـ عـثـرـاـ عـلـىـ زـمـيلـهـ الـآـخـرـينـ؛ـ وـاـسـتـخـدـمـ هـاتـفـ السـائـقـ فـيـ طـلـبـ النـجـدةـ؛ـ وـفـيـ نـهـاـيـةـ الـمـطـافـ،ـ جـاءـ أـحـدـ الـأـفـارـبـ لـإـنـقـاذـهـمـ،ـ وـعـادـ بـهـمـ إـلـىـ الـعـيـونـ.ـ وـقـالـ بـابـوزـيدـ لـبـيـهـيـ وـالـسـالـكـ بـاـبـيرـ إـنـهـمـ حـاـلـوـ تـلـقـيـ فـحـصـ طـبـيـ وـشـهـادـاتـ طـبـيـةـ،ـ وـلـكـنـ أـحـدـ مـنـ الـأـطـبـاءـ لـمـ يـسـتـجـبـ لـطـلـبـهـمـ خـوفـاـ مـنـ اـنـتـقامـ الـسـلـطـاتـ.

الناشط المناضل من أجل الاستقلال غالى بوجلى

غالى بوجلى هو ناشط صحراوى من العيون يناضل من أجل الاستقلال، ويبلغ من العمر 33 سنة؛ وهو منخرط في النشاط الاستقلالي منذ عام 2005، وعضو في منظمة شبابية جديدة تسمى "الشباب الصحراوى"، ويشترك في مظاهرات سلمية مناهضة للاحتلال المغربي، ويتولى إنتاج وتوزيع الأعلام الصحراوية، وينذهب إلى الرباط للإعراب عن تأييده للسجناء السياسيين أمام المحاكم. وأخبرت اخته مريم بوجلى منظمة العفو الدولية بأن أفراد الشرطة المغربية ألقوا القبض على أخيها، في 11 فبراير/شباط 2021، في مقر عمله بالمسجد المحلي²⁰ ثم اقتادوه إلى منزله، حيث عذبوه وأهانوه على مرأى من أمه وأخته. وقالت مريم بوجلى لمنظـمةـ العـفوـ الدـولـيـةـ إنـهـ هيـ وـأـمـهـاـ حـاجـمـتـاـ عـنـ فـتـحـ الـبـابـ لأنـهـمـ رـأـيـاـ نـحـوـ 10ـ دـفـائـقـ مـنـ سـيـارـةـ الشـرـطـةـ فـيـ الـخـارـجـ.ـ غـيرـ أـنـ أـفـرـادـ الشـرـطـةـ كـسـرـواـ الـبـابـ بـقـضـيـبـ مـعـدـنـيـ بـلـغـ طـولـهـ مـتـرـاـ،ـ وـاقـتـحـمـوـاـ الـمـنـزـلـ عـنـوـةـ،ـ وـأـحـضـرـوـاـ مـعـهـمـ غـالـيـ بـوـجـلـىـ بـوـجـلـىـ وـقـدـ قـيـدـوـ بـدـيـهـ بـالـأـغـلـالـ خـلـفـ ظـهـرـهـ،ـ وـعـطـوـ رـأـسـهـ بـكـيـسـ أـسـودـ.ـ ثـمـ أـخـذـ تـلـاثـ مـنـ أـفـرـادـ الشـرـطـةـ مـرـيمـ بـوـجـلـىـ إـلـىـ غـرـفـةـ مـنـفـصـلـةـ،ـ وـهـدـدـوـهـاـ بـالـسـجـنـ وـالـضـرـبـ وـالـصـعـقـ بـالـكـهـرـيـاءـ مـاـ لـمـ تـعـطـهـمـ هـاتـقـهاـ الـمـحـمـولـ؛ـ وـاـسـتـولـوـاـ عـلـىـ هـاتـقـيـ مـرـيمـ بـوـجـلـىـ وـأـمـهـاـ؛ـ وـقـالـتـ مـرـيمـ لـمـنـظـمةـ العـفوـ الدـولـيـةـ إـنـ بـعـضـ أـفـرـادـ الشـرـطـةـ عـثـرـوـاـ عـلـىـ فـوـطـةـ عـلـىـ صـورـةـ الـمـصـرـاءـ الـغـرـبـيـةـ،ـ فـكـتـمـوـاـ بـهـاـ أـنـفـاسـ غـالـيـ بـوـجـلـىـ،ـ بـيـنـمـاـ كـانـ بـعـضـ آـخـرـوـنـ يـمـسـكـوـنـ بـهـ مـنـ مـرـفـقـيـهـ لـمـنـعـهـ مـنـ الـحـرـكـةـ،ـ وـآـخـرـوـنـ يـضـرـبـوـنـهـ.

وقالت مريم بوجلى لمنظـمةـ العـفوـ الدـولـيـةـ أـنـ أـخـاـهـاـ أـخـبـرـهـاـ فـيـ مـكـالـمـةـ هـاتـفـيـةـ فـيـ فـبـرـاـيـرـ/ـشـبـاطـ إـنـ أـفـرـادـ الشـرـطـةـ اـقـتـادـوـهـ بـعـدـ ذـلـكـ إـلـىـ مـرـكـزـ الشـرـطـةـ فـيـ الـعـيـونـ حـيـثـ صـاغـوـهـمـ تـهـمـاـ مـخـلـقـةـ لـهـ،ـ ثـمـ أـعـادـوـهـ كـاتـبـهـاـ ثـلـاثـ مـرـاتـ.ـ وـقـالـ غالـيـ بـوـجـلـىـ لـأـخـتـهـ إـنـهـمـ اـتـهـمـوـهـ فـيـ نـهـاـيـةـ الـمـطـافـ بـالـاتـجـارـ فـيـ الـمـخـدـرـاتـ،ـ وـقـالـوـاـ لـهـ إـنـهـمـ وـجـدـوـهـ مـخـدـرـاتـ فـيـ الـطـابـقـ الـعـلـوـيـ مـنـ مـنـزـلـهـ.ـ غـيرـ أـنـ مـرـيمـ بـوـجـلـىـ قـالـتـ إـنـ أـفـرـادـ الشـرـطـةـ لـمـ يـدـيـوـهـ وـكـانـهـمـ بـيـحـثـوـنـ عـنـ شـيـءـ أـنـاءـ وـجـودـهـ فـيـ الـبـيـتـ،ـ وـلـمـ يـأـخـذـوـهـ إـلـىـ سـجـنـ أـيـتـ مـلـولـ 1ـ فـيـ أـغـادـيرـ،ـ جـنـوـبـيـ الـمـغـرـبـ.ـ وـفـيـ 8ـ مـارـسـ/ـآـذـارـ،ـ أـصـدـرـتـ الـمـحـكـمـةـ الـاـبـتدـائـيـةـ بـالـعـيـونـ عـلـىـ غالـيـ بـوـجـلـىـ حـكـمـاـ بـالـحـبـسـ لـمـدـةـ سـنـةـ تـبـهـمـ الـاتـجـارـ فـيـ الـمـخـدـرـاتـ وـبـحـيـارـةـ الـمـخـدـرـاتـ،ـ بـنـاءـ عـلـىـ مـحـضـ تـحـقـيقـاتـ الشـرـطـةـ الـذـيـ رـفـضـ الـتـوـقـعـ عـلـيـهـ.ـ وـفـيـ 29ـ أـبـرـيلـ/ـنـيـسانـ،ـ قـضـتـ مـحـكـمـةـ الـاـسـتـئـنـافـ بـتـمـدـيـدـ حـكـمـ الـحـبـسـ إـلـىـ سـنـةـ وـنـصـ سـنـةـ،ـ وـفـرـضـتـ عـلـيـهـ 5000ـ درـهـمـ مـغـرـبـيـ (ـمـاـ يـعـادـلـ نـحـوـ 567ـ دـولـارـ).ـ وـلـمـ تـجـرـ السـلـطـاتـ أـيـ تـحـقـيقـ وـافـيـ بـشـأـنـ التـهـمـ الـمـوجـهـ إـلـىـ غالـيـ،ـ وـلـاـ أـيـ تـحـقـيقـ بـشـأـنـ مـاـ اـدـعـاهـ مـنـ التـعـرـضـ لـلـتـعـذـيبـ أـوـ سـوـءـ الـمـعـاملـةـ،ـ رـغـمـ أـنـهـ تـحـدـثـ أـمـامـ الـمـحـكـمـةـ عـنـ العنـفـ الـذـيـ كـابـدـهـ؛ـ وـلـاـ يـزـالـ غالـيـ مـحـتـجـزاـ فـيـ سـجـنـ أـيـتـ مـلـولـ 1ـ بـأـغـادـيرـ.

المدافع عن حقوق الإنسان حسنة بادي

في 8 مايو/أيار 2021، كان المدافع عن حقوق الإنسان حسنة بادي، البالغ من العمر 38 سنة، ماشياً في حي الأمل بمدينة العيون، وإذا بسيارة شرطة تتوقف بجواره، وفيها أربعة من أفراد الشرطة يرتدون ثياباً مدنية، وانهالوا بالشتائم

¹⁷ مقابلة مع السالك بابير وبابوزيد محمد سعيد لبيهـي وخـالـدـ بـوـفـرـيـوـاـ فـيـ 26ـ وـ27ـ مـاـيـوـ/ـأـيـارـ 2021.

¹⁸ مقابلة مع بابوزيد محمد سعيد لبيهـي في 26 مايو/أيار 2021.

¹⁹ مقابلة مع خـالـدـ بـوـفـرـيـوـاـ فـيـ 26ـ مـاـيـوـ/ـأـيـارـ 2021.

²⁰ مقابلة مع مـرـيمـ بـوـجـلـىـ فـيـ 1ـ يـوـنـيوـ/ـحـزـبـرـانـ 2021.

عليه؛ وقال لمنظمة العفو الدولية إنه قال لهم إنه ليس من حقهم التحدث إليه على هذا النحو، فخرج ثلاثة منهم من السيارة، وراحوا يكيلون له الكلمات في وجهه وجسمه، وظلوا يضربونه لمدة خمس دقائق.²¹ وأثر ألا يتوجه للمستشفى خشية أن تعتقله الشرطة؛ وأعرب لمنظمة العفو الدولية عن اعتقاده بأن السلطات المغربية استهدفت هذه المرة بسبب الحملة التي يقوم بها هو ومنظمته تضامناً مع سلطانة خية.

وحسنة بادي عضو في "اللجنة الصحراوية لمناهضة الاحتلال المغربي"، وـ"الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية". وقال لمنظمة العفو الدولية إنه يتعرض للمضايقات والضرب على أيدي القوات المغربية مرة أو اثنين في العام منذ انخراطه في النشاط من أجل استقلال الصحراء الغربية عام 2008. وقال حسنة بادي إن الشرطة كثيراً ما تستوقفه، وتهدهد بألا يجد أي فرصة عمل ما لم يكف عن نشاطه؛ ففي أثناء مسيرة احتجاجية نظمها "الخريجون الصحراويون العاطلون" عام 2018، مثلاً، قال له أحد أفراد الشرطة "إذا كنت مشاركاً في هذه المسيرة، فلن تحصل على وظيفة أبداً".²² وقال لمنظمة العفو الدولية إنه تعرض أيضاً للاختطاف والتعذيب عدة مرات على أيدي قوات الأمن المغربية، وكان أحدهما عهداً في عام 2015، عندما كان يزور المنطقة كريستوفر روس، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية آنذاك. وتقدم حسنة بادي بعدة شكاوى للقضاء المغربي بشأن ما تعرض له من سوء المعاملة على أيدي السلطات المغربية، ولكن لم تجر أي تحقيقات قضائية في هذه الشكاوى. كما تقدم بعد ذلك بعده شكاوى إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان.

مصطفى رزوق

في 23 مارس/آذار، كان مصطفى رزوق، البالغ من العمر 15 سنة، يشارك في مظاهرة سلمية في حي معطي الله بالعيون، مع نحو 14 آخرين من الشباب تضامناً مع السلطانة خية. وقال في مقابلة مع منظمة العفو الدولية إن اثنين من سيارات الشرطة اخترقنا جموع المتظاهرين لتفريقهم؛²³ ثم تعقّب إحدى سيارات الشرطة أثناء ابتعاده عن موقع المظاهرة، مما أن رأها تلاحقه حتى بدأ في الركوض. وفتح أحد أفراد الشرطة الذين كانوا في السيارة الباب فجأة، فصدمه به وطرحه أرضاً. وقال مصطفى رزوق إن أفراد الشرطة أوسعواه ضرباً في الشارع بقضبان معدنية وهراوات بلاستيكية، ثم القوا القبض عليه بدون أي تبرير أو اتهام.

وأودع مصطفى رزوق في حجز شرطة العيون ثلاث ليالٍ، حيث تعرض للتعذيب؛ وقال إن أفراد الشرطة قيدوه يديه بالأغلال في اليوم الأول من الحجز، وسكنوا سائل البلاستيك المغلق المصهور على ساقيه وقدميه، وضربوه بهراوات حديدية؛ وقد وعيه عدة مرات، وسقط على الأرض. ولم تسمح له الشرطة برؤيا طبيب خلال الأيام الثلاثة التي أمضها في الحجز. وأثناء تلك الفترة، قام أفراد الشرطة بالتحقيق مع مصطفى رزوق، وهددوه بالسجن وبالبطالة مدى حياته إن لم يبلغهم بجماعات النشطاء المنخرط فيها؛ كما اتهموه بالتحريض على التظاهر والاحتجاج، وبتلقي أموال للتظاهر؛ وأرغموه على التوقيع على محضر تحقيق الشرطة دون السماح له بالاطلاع عليه.

وفي 25 مارس/آذار، استدعي قاضي المحكمة الابتدائية بالعيون مصطفى رزوق إلى مكتبه، وسألته عما دفعه لرشق أفراد الشرطة بالحجارة؛ فكانت هذه أول مرة يسمع فيها مصطفى بهذه التهمة، ونفاها. وقال له القاضي إنه إذا "استقر" فسوف يجد المزيد من الفرض في مستقبله في المغرب. وبعد ذلك بأسبوع، حكمت المحكمة على مصطفى رزوق بالحبس لمدة شهر. وقال لمنظمة العفو الدولية إن الأيام الخمسة عشر الأولى التي أمضها في السجن كانت عصيبة؛ فقد زُجَ به في زنزانة صغيرة مع 20 سجينياً آخر، وكان يتعرض للضرب بالعصي يومياً، وهو معلق من السقف بحبيل مربوط حول يديه. وكان هناك سجينان سياسيان صحراويان آخرين مع مصطفى رزوق في الزنزانة، قالا إنهم تلقوا نفس المعاملة السيئة. وشهد سجينياً سياسياً صحراوياً يُجبر على الزحف على بطنه على الأرض أمام أمام غيره من السجناء والحراس إمعاناً في إذلاله. وبعد 15 يوماً، تحسنت معاملة مصطفى رزوق، ولكنه ظل محتجزاً في نفس الزنزانة. وتقول "مؤسسة الشطاء" إن القصد من وراء تحسن المعاملة هو على الأرجح ضمان عدم وجود أي آثار مرئية للتعذيب عليه عند الإفراج عنه.

الالتزامات الدولية الواقع على عاتق المغرب

يعد المغرب من الدول الأطراف في العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تلزمها باحترام وحماية واحفاظ حقوق الإنسان في حرية التعبير، وحرية التجمع السلمي، وحقوقه في الحرية والأمن الشخصي، وفي تلقي محاكمة عادلة، والتي تحرم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ولكن كان القانون الوطني المغربي يؤكّد على هذه الالتزامات عينها أحياناً، فإنه لا يوضع دائماً موضع التنفيذ، كما أن بعض مواد قانون العقوبات المغربي منافية للالتزامات الدولية لل المغرب بشأن حقوق الإنسان.

ويحظر كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 7)، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أو الإنسانية أو المهينة (المادة 2)، التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة؛ وقد صادق المغرب على كلتا الاتفاقيتين. ويُعد حظر التعذيب قاعدة أمّرة من قواعد القانون الدولي، أي أنها قاعدة ملزمة لجميع الدول بغض النظر عمّا صادقت عليه من معاهدات. ويحرّم الدستور المغربي التعذيب إذ يحظر الفصل 22 من

²¹ مقابلة مع حسنة بادي في 7 يونيو/حزيران 2021.

²² مقابلة مع حسنة بادي في 7 يونيو/حزيران 2021.

²³ مقابلة مع مصطفى رزوق في 19 مايو/أيار 2021.

الدستور "المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة"; كما ينص هذا الفصل على أنه "لا يجوز لأحد أن يعامل الغير، تحت أي ذريعة، معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية"، وأن "ممارسة التعذيب بكلفة أشكاله، ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون". أما الفصل 1-231 من مجموعة القانون الجنائي فإنه يعرّف التعذيب بأنه "كل فعل ينتج عنه الألم أو عذاب شديد جسدي أو نفسي يرتكبه عمداً موظف عمومي أو يحرض عليه أو يواافق عليه أو يسكن عنه، في حق شخص لتخويفه أو إرغامه أو إرغام شخص آخر على الإدلاء بمعلومات أو ببيانات أو اعتراف بهدف معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص آخر، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه". كما ينص الفصل 2-231 من مجموعة القانون الجنائي نفسها على أنه "دون الإخلال بالعقوبات الأشد، يعاقب بالسجن من خمس إلى خمس عشرة سنة وغرامة من 10,000 إلى 30,000 درهم كل موظف عمومي مارس على شخص التعذيب المشار إليه في الفصل 1-231 أعلاه".

وتعُد الإقامة الجبرية في نظر القانون الدولي لحقوق الإنسان بمثابة شكل من أشكال الاحتجاز، ولا بد لها من استيفاء ضمانات معينة حتى تكون مشروعة؛ ووفقاً للتعليق العام رقم 35 للجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادق عليه المغرب، فإن الإجراءات السالبة للحرية، بما في ذلك الإقامة الجبرية، لا يجوز أن تكون تعسفية، ويجب أن يراعى في تطبيقها احترام سيادة القانون، والسماح بإجراء مراجعة قضائية عاجلة ومجدية للاحتجاز. والحرمان من الحرية، بما في ذلك الإقامة الجبرية، يكون تعسفياً عندما يكون الدافع وراءه هو ممارسة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي. وتشير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أن التعسف يجب تفسيره بشكل واسع بحيث يشمل عناصر مخالفة الأعراف، والظلم، وعدم قابلية التنفيذ، وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

أما الحق في محاكمة عادلة فهو منصوص عليه في المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تعرف المحاكمة العادلة بأنها محاكمة تجري أمام محكمة مختصة مستقلة حيادية، حيث تكون القضية محل نظر منصف وعلني، وأن يتم إعلام المتهم سريعاً بطبيعة التهمة الموجهة إليه وأسبابها، وألا يُكره على الاعتراف بذنب. كما أن الفصل 23 من الدستور المغربي يضمن قرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة.

وبينما يواصل النشطاء في الصحراء الغربية حشد جهودهم من أجل استقلال الإقليم، ومن أجل احترام حقوقهم، فإن السلطات المغربية ترد بأساليب ممعنة في القمع، تستهدف النشطاء والصحفيين والمتظاهرين بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم وممارسة حقوقهم في التجمع السلمي، وتخضعهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وتلقي القبض عليهم وتحتاج لهم بصورة تعسفية.

وفي ظل هذه الظروف، يصبح الرصد المستقل والنزيه لحقوق الإنسان أعظم أهمية اليوم منه في أي وقت مضى؛ ومن ثم فإن منظمة العفو الدولية تحث مجلس الأمن الدولي مجدداً على إدراج عنصر معنى بحقوق الإنسان في تفويض بعثة مينورسو مما يسمح لها برصد انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وإصدار تقارير عنها.